البحث العلمي في علوم الشريعة
بين مشكلة الموضوع وتكرار المضمون
علم الكلام نموذجا

Scientific research in the science of Sharia
Between the problem of the subject and the repetition of the content
Speech science model

د. عبد الكريم القلالي
أكاديمية طنجة تطوان الحسيمة، المغرب.
karim_kallali@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 08/ 10/ 2018 تاريخ القبول: 13/ 06/ 2019 تاريخ: النشر: 23/ 06/ 2019

الملخص:

يتناول البحث مسألة البحث العلمي في علوم الشريعة بين مشكلة الموضوع وتكرار المضمون علم الكلام نموذجا، حيث يبين أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال وما هو واقع فيها من تكرار، سواء على مستوى العناوين أو المضامين، وجعلت علم الكلام مثالا باعتباره من أكثر العلوم التي يقع بها هذا التكرار، واقتراح بعض الحلول للخروج من المشكلة، والاستفادة فيما يبذل من جهد ووقت في بحوث تنفع الأمة وتلبي حاجياتها، وفقا للمقاصد التي جاءت من أجلها الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: بحوث علوم الشريعة، علوم الشريعة، تكرار المضمون، علم الكلام.

***Abstract*:**

The research deals with the issue of scientific research in the science of Sharia between the problem of the subject and the repetition of the content - Speech Science model, where the most important problems facing researchers in this area and what is the reality of the recurrence, both at the level of titles or content. We chose the Science of Speech as the most important example that is posing the dilemma of recurrence. We suggested some solutions to get out of the problem and benefit from the effort and time in research to meet the nation's needs stated in Islamic purposes.

Key words*: *Shari'ah science research, Shari'a science, content recurrence, speech science

مقدمة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد؛ فتعد مشكلة تكرار الجهود في شتى العلوم والفنون معضلة من المعضلات التي أصابت مختلف المؤسسات العلمية والمراكز البحثية- وتخصيص مشكلة تكرار الموضوع والمضمون في علوم الشريعة بالدراسة، لا يعني أن التخصصات الأخرى بمنأى عن هذه المشكلة وغيرها من مشكلات البحث العلمي- وخصصت الدراسة بعلوم الشريعة؛ لما لها من أثر وامتداد في مختلف المجالات وشعب الحياة أكثر من غيرها من العلوم؛ ذلك بأن بحوث الشريعة تتناول قضايا الدين التي لا غنى عنها لأي مسلم في مجالات الحياة كلها؛ فالتقدم الصناعي والعمراني والعلمي لا غنى له عن بحوث علوم الشريعة التي تبين حكم ما استجد من المسائل وتوضح أحكامها الشرعية. والبحث فيها «ضرورة قائمة لكل إنسان مهما كان علمه أو مركزه؛ لأن مشكلات الحياة اليومية تتطلب تفكيرا ومنهجا علميا لحلها»[1].

ولما كان التقدم في مختلف شؤون الحياة مطردا ويختلف من مجتمع لآخر حسب تمكنه من آليات الإعداد العلمي، فإن البحوث العلمية في مجال علوم الشريعة وغيرها من العلوم تحتاج إلى تنمية وتطوير برامجها ومناهجها لملاءمة خاصية التجديد والاجتهاد التي تتميز بها الشريعة الإسلامية؛ حتى تستجيب هذه البحوث للمستجدات والنوازل المعاصرة، وتتجاوز الحدود الضيقة، والقيود الاجتماعية، وتتخلص من التكرار والاجترار القائم على الشحن والتفريغ والتلقي الأجوف؛ كما هو عليه واقع كثير من البحوث في كليات الشريعة وأصول الدين وشعب علوم الشريعة وغيرها من المؤسسات والمعاهد العليا، التي يفترض أن تكون رائدا في التجديد والاجتهاد بالنظر لمرجعيتها التي تدعو إلى ذلك وتحث عليه؛ سيما وأن البحث العلمي في هذا المجال يمس كافة أنشطة المجتمع ومجالاته وفئاته، ويعنى بالاحتياجات البشرية عاجلا وآجلا؛ لذا فهو معني بطرح خطط ومشاريع طموحة تتحسس الاحتياج الآني والمستقبلي للمجتمع، وتصنع المتفقه والعالم المؤثر في التنمية والمنخرط في بناء المجتمع وتطويره. ولا يعني هذا أنا نزدري شيئا من كتب التراث كلا وحاشا؛ بل ديدننا أن «كتب المتقدمين وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم على أي نوع كان وخصوصا علم الشريعة»[2]. سيما في الجانب النظري الذي نحتاجه كوسيلة وليس غاية، للاستفادة منها في بحوث تلبي الحاجيات وتحل المشكلات.

ويفترض في هذا الصنف من البحوث أن تكون ملهما لروح الاجتهاد والتجديد والابتكار، بيد أن واقعها ينم عن عجز كثير من برامجها ومناهجها عن النهوض بالأمة وتحقيق التنمية وتلبية الحاجيات الإنسانية، وعن التعامل مع قضاياها ومشكلاتها، مع وجود الإمكانيات والقدرات وبعض النماذج الصالحة للاستئناس.

أسباب الكتابة في الموضوع:

اصطفيت الحديث عن علم الكلام كمثال لمشكل التكرار باعتباره من أكثر العلوم التي تطرح فيها هذه المشكلة بالنظر لما اطلعت عليه من عناوين الرسائل الجامعية في مختلف المراحل، ولما كان

هذا العلم هو مجال تخصصي فقد ألفيت في كثير مما اطلعت عليه من بحوث تكرارا للمضامين والعناوين، فضلا عن قلة أهمية كثير منها، إذا ما قيست بتحديد أثرها في الواقع.

إشكالات البحث:

1ـ ما هي أهم أسباب تكرار عناوين ومضامين البحوث العلمية في تخصص علوم الشريعة؟

2. هل واقع البحث العلمي في علوم الشريعة يفي بالمطلوب ويلبي الحاجيات ويواكب المستجدات؟

4. هل الدعوة إلى تجديد بحوث علوم الشريعة حاجة أم مؤامرة؟

5. ما هي الوسائل العملية لتحقيق أهداف البحث العلمي وتلبية الحاجات في بحوث علوم الشريعة عامة وعلم الكلام خاصة؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. مكانة علوم الشريعة ووظيفتها في تكوين مربي الأجيال وصناعة نمط التفكير، إذ على مناهجها ترتكز حياة المجتمعات عقيدة وتشريعا وتنظيما.

2. تشخيص واقع بحوث علوم الشريعة وقياس ما تم تحقيقه لتسديد نواحي الضعف وتعزيز جوانب القوة، والتعرف على الوسائل التي يجب تأمينها لتحسين هذه البحوث مضمونا ووظيفة وأداء.

3. كون الموضوع يهدف إلى تمحيص بحوث علوم الشريعة، وذلك ببيان ماهية هذه البحوث وخصائصها وآليات إنجازها.

4 -إبراز الحاجة الملحة لتطوير التعليم الديني الجامعي وبيان أهمية الأخذ بالتقنية الحديثة بما يناسب مفردات هذا الفن.

أهداف البحث في الموضوع:

- تجديد النظر في اختيار مواضيع البحث في علوم الشريعة عامة وعلم الكلام خاصة.

- الدعوة إلى التقويم والمراجعة وإحياء روح الاجتهاد، بوضع مناهج تبصر الباحثين بطرق اختيار مواضيع بحوثهم وكيفية إنجازها إنجازا يحقق المقاصد والأهداف المنتظرة

- اقتراح أمثلة للتجديد وتحقيق الرسالة المنوطة بهذا التخصص.

الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

الدراسات التي تعنى بمعالجة المشكلة التي يتناولها البحث غالبها مبثوث فيما تناثر من الكتب التي تعنى بالبحث العلمي وطرقه ومناهجه، وهي كثيرة، ومن الدراسات التي استفدت منها في هذا البحث "أبجديات البحث في العلوم الشرعية" للدكتور فريد الأنصاري رحمه الله، وكتاب "التعليم الديني بين التجديد والتجميد" للدكتور طه جابر العلواني، كما استفدت من آراء الدكتور عمر عبيد حسنة في مختلف كتبه ومقالاته التي أشار فيها إلى مشكلات البحث العلمي في البلدان الإسلامية، منها: الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، وكتاب: في منهجية الاقتداء، وكتاب: حتى يتحقق الشهود الحضاري.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدت في البحث المنهج الوصفي التحليلي.

عناصر البحث:

لتحقيق مقاصد الموضوع وأهدافه قسمت الموضوع إلى العناصر التالية:

العنصر الأول: عرض واقع البحوث في علوم الشريعة

العنصر الثاني: غياب الرؤية الاستشرافية

العنصر الثالث: مشكلة تكرار العنوان والمضمون "علم الكلام نموذجا"

في ظل الضمور والانكماش الذي يعيشه البحث العلمي في الوطن العربي بشكل خاص، لم تنج الجامعات والمعاهد وبرامج علوم الشريعة من ذلك بل صارت لدى البعض مضرب المثل في الجمود والبعد عن التنمية وقضايا المجتمع والواقع.

وسعيا لتجاوز هذه المعضلة ورغبة في علاجها تناولتها بالدراسة والتحليل، بغية رسم الطريق نحو ما ينبغي أن يكون، واستشرافا للرؤية المستقبلية التي ينبغي أن يحمل همها الأفراد والمؤسسات، والمعاهد والجامعات.

وقد يستغرب بعض المهتمين بعلوم الشريعة، مثل هذه الدعوات، لأنهم اعتادوا لونا من الجمع والشحن والتفريغ والكتابة التي ترضي العواطف، وتحقق النتائج الآنية، بتحصيل الشواهد العلمية، أكثر مما تهدي العقل وتجيب عن أسئلة المجتمع الآنية، أما ما وراء ذلك من البحث في وسائل التنمية وإعمار الأرض، والقيام بأعباء أمانة الاستخلاف الإنساني فيبقى خارج الاهتمام وفي غرف الانتظار، والشريعة كلها ما جاءت إلا لتحقيق مصلحة الإنسان وعمارة الأرض.

ولم تكن علوم الشريعة منذ فجر الإسلام بمنأى عن حاجيات المجتمع وتلبية إشكالاته وتحقيق تنميته؛ بل كانت ملبية لحاجياته ومجيبة عن إشكالاته؛ والشريعة ما جاءت إلا لعلاج مشكلات الإنسان وتحقيق الهداية له في الأرض ﴿ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾ (سورة النحل، الآية: 64) لذا وجب ربط علوم الشريعة التي أصيبت اليوم بالضمور بحاجات الحياة، وتقديم الحلول لما يجد فيها من مشكلات. وما لا يندرج تحته عمل من البحوث تسويد ورق وتضييع أوقات، وما أكثرها! وقد قرر علماء الشريعة أن

«كل مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدل على استحسانه دليل شرعي»[3]. وقد كانت بعض الأسئلة زمن النبي صلى الله عليه وسلم توجه نحو مسألة معينة؛ فيأتي الجواب بما ينبغي السؤال عنه صرفا للناس عما لا فائدة فيه إلى ما فيه فائدة، وانظر على سبيل المثال قوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ (سورة البقرة، الآية: 189) فوقع الجواب بما يتعلق به العمل، إعراضا عما قصده السائل من السؤال عن الهلال: لم يبدو في أول الشهر دقيقا كالخيط؟ ثم يمتلئ حتى يصير بدرا ثم يعود إلى حالته الأولى؟[4].

وهذا المطلب الإصلاحي في البحث العلمي ليس بدعا من القول «فمطلب إصلاح التعليم الديني ليس دعوة جديدة، بل إنه ظهر مع مطالع القرن العشرين مصاحبا بحركة الإصلاح»[5].

وهذا ليس نافلة من القول أو العمل؛ بل ضرورة لإبراز علاقة علوم الشريعة بالتنمية ووظيفتها في تلبية الحاجات الاجتماعية، وإعادة بناء شخصية الباحث في هذا المجال، بعد أن افتقدت الكثير من فعاليتها، ومنهجيتها، وصوابها، وأبعاد تكليفها، ومسؤوليتها في الشهادة والقيادة، وانتهت إلى صورة محزنة من البعد عن الواقع والغربة عن المجتمع «فالتأهيل العلمي المسبق في مجال البحث والتزود من المعارف بقدر كاف مطلب أساسي لإيجاد الباحث، وتكوين شخصيته العلمية»[6].

ونرى أنه لابد لنا من الإشارة إلى أن الباحثين في هذا المجال هم طليعة النهوض ويظلون النخبة التي ينبغي أن تكون لها الريادة في ذلك، وقابلية النهوض بالبحث في هذا المجال كامنة، ودائمة، ومستمرة، إذا أبصرنا شروطه ومقوماته، ومنها: استيعاب القديم للتمكن من الإتيان بالجديد؛ فحتى نجتنب التكرار لا مناص من الاطلاع على ما قيل لنبدأ من حيث انتهى غيرنا.

كما أننا -في الوقت نفسه- لسنا من دعاة التمني والتحلي الذين يفرطون في التنظير وينتظرون الإبداع والتجديد في هذه العلوم من خلال بعض ما يقرؤون عن أمراضه دون مكابدة، ومجاهدة، للمساهمة في النهوض، ولا مع أولئك الذين يستغنون بالتنظير عن الممارسة والتدريب، واكتساب الخبرة الميدانية، وتحديد مواطن القصور، ودراسة أسباب التقصير، ولا مع الذين يتقنون فن الجلد

والتوهين لهذه الأمة؛ ولا يميزون بين الجلد والنقد البناء، ويعجزون عن وضع الحلول، وعوامل النمو فيها، ويعنيهم البحث في أسباب تخلف بحوث علوم الشريعة عن التنمية أكثر مما يعنيهم التأكيد على عوامل النهوض. ونبتغي بين ذلك سبيلا يحقق وظيفة هذا العلم في الحياة تحقيقا للغاية من الخلق، واستفادة من الجهد والعمر الذي يبذل في ذلك حتى لا يضيع سدى.

وتتعدد أسباب تكرار الموضوع والمضمون في علوم الشريعة عامة وعلم الكلام خاصة، ومن تلك الأسباب ما هو حق وواقع ليس له دافع، ومنها ما هو تجن وادعاء، كذلك الزعم القائل: إن سبب غياب البعد التنموي في بحوث علوم الشريعة هو الغلو في تقديس كل ما هو قديم، وهذا الزعم على ذيوعه وانتشاره يحمل في طياته الكثير من التجني على التراث؛ ثم على حقيقة المشكلة.

وفي اعتقادنا لو أن تلك البحوث استطاعت أن تتمثل شخصيتها الحضارية التاريخية، وتستوعب إنجاز السلف في مجال الكتابة والتأليف، لأدركت رسالتها، واستشعرت مسؤولياتها، وكان حالها على غير ما هي عليه اليوم، لكننا نرى أن انتسابنا إلى الماضي دعوى بلا دليل، بل نستطيع أن نقول: إن الافتخار بإنجاز الأجداد، والهروب إلى ملاجئهم والاحتماء بها، دون القدرة على تعدية الرؤية وصناعة الحضارة، ضرب من التوبيخ لأنفسنا، ولون من الإصابة التي تعني أول ما تعني، أن هذه الأمة أحالت نفسها على التقاعد، وأصبحت تستهويها قصص الماضين والذكريات التي تستردها لتزجية الوقت وشغل أوقات الفراغ، وهي بذلك تقع خارج الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، وإنها لو أدركت ماضيها، واستوعبته، وكانت ابنا شرعيا له، لصنعت الحاضر، واستشرفت آفاق المستقبل[7].

بل إن هذا التراث الذي نحتمي به لو فقهناه حق الفقه لألفينا فيه منهجا سديدا فيما ينبغي الكتابة والتأليف فيه؛ فتأمل فيما بين أيدينا من آثار كم منها يعالج أقضية متعلقة بزمانها، وكانوا يعدون الخروج إلى ما لا يعني من مسائل العلم وترك ما يعني «فتنة على المتعلم والعالم»[8].

ونحب أن نؤكد أننا باستعراضنا لبعض مشكلات بحوث علوم الشريعة، إنما أردنا لفت النظر إلى بعض جوانب المحنة التي تعاني منها هذه البحوث «فهي على الفضل والخير الكبيرين اللذين فيهما، فيها أيضا مجموعة من العوائق الذاتية تحول دون استئناف العمل البنائي والتجديدي فيها»[9].

وبحوث علوم الشريعة ينبغي أن تستوعب أبعاد الزمن الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل وينبغي أن ننظر إلى «القضايا العلمية عبر مراحلها الثلاث: كيف كانت؟ وكيف صارت؟ وكيف ستؤول؟»[10]. إلى جانب القدرة على التبادل المعرفي، ومواكبة الجديد والتأثير في الحياة، بعيدا عن التناول السهل الذي يقوم على مجرد النقل، والتكرار، والأدبيات التي باتت تثقل الذهن الإسلامي دون كبير فائدة، مما يسهم بتكريس الواقع ويحول دون أي أمل في النهوض وتحقيق التنمية.

ونقد بحوث علوم الشريعة لا يعني نقد الشريعة؛ فشتان بين النقدين؛ فالأول مطلوب، والثاني لا سبيل إليه، وصلاحية بحوث ما في زمان معين أو مكان معين لا يعني صلاحها لكل زمان ومكان، والتجديد لا يعني الهدم أو الطعن بقدر ما يبتغي الارتقاء، وإعادة البناء، واسترداد القدرة على التجدد والتجديد والنهوض لتوليد الحلول والرؤى من المرجعية الدينية ذاتها، ومحاولة تطوير البحوث للإجابة عن أسئلة الحياة الكبرى ومشكلات الواقع والحياة المتجددة، وهذا يتطلب امتلاك الجرأة والشجاعة في النظر في الموجود والتزام الموضوعية في التقويم والمراجعة والنقد، والتفريق بين ما هو دين وما ينسب إلى الدين، وبين ما هو وحي معصوم وما هو فهم بشري يعتريه الصواب والخطأ، ومحاولة كسر الأقفال وفك الدوائر المغلقة والمحابس المانعة من تنزيل التجديد، والقطع مع الجمود، الذي يحاصر الأمة، ويقطع أوصالها «والنقد هو عملية تقويم وتصحيح وترشيد وعليه فإنه لا يكون بمعنى النقض...، بل هو محاكمة إلى قواعد متفق عليها أو إلى نسق كلي»[11].

تعريفات ومفاهيم

البحث العلمي:

عرف بعدة تعاريف، منها:

أنه «عملية فحص دقيقة محايدة، غير متحيزة لمشكلة، وتقوم هذه العملية على تقصي البيانات وتحريها بدقة وتبويبها وتحليلها والوصول إلى نتائج، ونتيجة هذا التحليل قد تؤدي إلى إظهار حقيقة المشكلة وأسبابها وما يناسبها من حلول»[12].

فهو عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة، أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة، يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة «والبحث ليس معناه عرض الحقائق المعروفة، وإنما هو اكتشاف الحقائق المجهولة»[13].

علوم الشريعة: يقصد الباحث بعلوم الشريعة التخصصات التي تعنى بمعرفة مقومات الدين الإسلامي بتفاعلاتها في الماضي والحاضر، والمصادر التي أخذت منها هذه المقومات، ودراسة العلوم الإسلامية الصرفة بجوانبها المتعددة مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وما أضافه علماء الأصول والكلام والتفسير والحديث والفقه والسيرة....

وذلك لا يعني أن العلوم الأخرى ليست علوم شريعة؛ فكل علم تعلق بنفع الإنسان وتحقيق العمارة في الأرض وأمانة الاستخلاف؛ فإنه يعتبر من علوم الشريعة، وخصصتها بتلك العلوم التي ذكرتها لشيوعها فيها وإطلاقها عليها في الغالب.

علم الكلام: ذكرت عدة تعاريف لعلم الكلام؛ منها:

التعريف الأول: عرفه الفارابي (ت: 339هـ) بقوله: «صناعة الكلام يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل»[14].

التعريف الثاني: عرفه الإيجي (ت 756هـ) بأنه: «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية، بإيراد الحجج، ودفع الشبه»[15].

التعريف الثالث: يقول ابن خلدون (ت:808هـ) في مقدمته: «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية، بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة»[16].

التعريف الرابع: وعرفه الجرجاني (ت:816هـ) بأنه: «علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى، وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام»[17].

التعريف الخامس: عرفه السنوسي (ت: 895هـ) بقوله: «هو العلم بأحكام الألوهية وإرسال الرسل، وصدقها في أخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه، خاصا به، وتقرير أدلتها بقوة، وهي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك»[18].

وقد صار علم الكلام يعرف بأنه: «العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها التفصيلية»[19].

وخلاصة ما تقدم من التعاريف: أن علم الكلام هو مجموعة من المباحث وضعت للدفاع عن العقيدة الإسلامية، ونقض مزاعم المشككين والمبطلين.

العنصر الأول: واقع البحوث في علوم الشريعة

غير خاف أن إعادة بناء بحوث علوم الشريعة، وتوفير البيئة والمناخ العلمي لتلك البحوث يعتبر من الصناعات الثقيلة والشاقة، التي تتطلب الكثير من الصبر والتأني والمراجعة والفاعلية، ذلك أن الاشتغال بالتحول الفكري وتحقيقه كان ولا يزال مهمة أولي العزم من الرسل وأصحاب العزائم من الرجال.

وقد لا نكون بحاجة إلى معاودة التأكيد أن إسهام بحوث علوم الشريعة في قضايا التنمية رؤية ثقافية وعملية حضارية شاملة، ذات أبعاد متعددة ومتكاملة، إذ لا يمكن أن يتصور أن يترافق النمو في جانب مع تخلف وتراجع في بقية الجوانب الأخرى، فالقضية قضية رؤية ثقافية شاملة.

وإذ نتحدث عن مشكلة البحوث في علوم الشريعة ينبغي أن نتوقف لدراسة التراجع والتقهقر والتخلف، للبحث في أعراضه ومظاهره، وتحديد مواطن الخلل والقصور التي حالت دون بلوغ الأهداف المأمولة. وهذه المشكلة لا تقتصر على البحوث الإسلامية فحسب؛ بل كانت وما تزال مختلف الديانات تعاني عددا من المشكلات «وما يثار حول التعليم الديني وأزمة التعليم الديني أن هناك اتجاها لتحميل الكثيرين من المراقبين هذا النوع من التعليم مسؤولية تخلف الأمة وحرمانها من الدمقراطية والتقدم، وباعتباري شاهدا من أهلها أستطيع القول بأن أزمة التعليم الديني عامة شاملة لجميع أهل الأديان السماوية منها والوضعية، لا لأسباب خاصة بهذا النوع من التعليم أو بتلك الأديان بل لأسباب أخرى، لعل أهمها هيمنة نسق آخر متحيز، له خصائص مفارقة في مقدمتها التنكر لكل ما له اتصال بالوحي وبالغيب وباعتباره خرافة بعيدة عن العلم، وقد عم هذا النسق اللائكي العالم كله، ومنه بلادنا المسلمة التي صارت هذه الأزمة شاملة لها، فبلادنا المسلمة كافة تعاني منها ...»[20].

ومن أسباب هذه المشكلات في البحث العلمي:

أولا: غياب التوجيه

أولى مشكلات اختيار المواضيع غياب دور المهتمين بهذا المجال المتابعين للجديد المتفاعلين مع الواقع، والتقصير في التكوين الذي من شأنه تصميم الذهنية ورعاية القابلية، وتشكيل الباحث القادر على حسن التفكير والارتقاء بالتخصص، واكتشاف مشكلات المجتمع وحاجياته، وتأصيل روح الفريق والجماعة والعمل المؤسسي، والإنجاز المشترك المنبني على التعاون والتكامل. والتعرف على الأسباب الموصلة لتحقيق المقاصد والغايات استرشادا بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا

قَلِيلًا﴾ (سورة الإسراء، الآية: 85) فالعلم والمعرفة في الإسلام بحر لا ينضب وعطاء لا ينفد، واتصافنا بالعلم القاصر مهما أوتينا منه يعني البحث الدائم سعيا نحو الكمال البشري الممكن.

ولست أبالغ إن زعمت أن مكتبتنا الإسلامية تعاني من غياب كبير لما يمكن أن نسميه مواضيع تستجيب لحاجيات المجتمع في تخصص علوم الشريعة، وتكاد تكون المكتبة الإسلامية اليوم، شبه خالية من الدراسات العلمية المتخصصة التي تسهم في عملية بناء المجتمع وتنميته، ومرد ذلك إلى كون الطالب اختار بحثه في مرحلة لا يعرف فيها عن موضوعه شيئا «ولا مكان في الجامعة للتلقين الأجوف أو تقديم المعلومات مبعثرة مشتتة، إنما هي الأبحاث الجادة، والجهد الكبير الذي يقوم به الأستاذ والطالب رغبة في البحث عن الحقيقة والكشف عن الجديد المبتكر لإثراء الحياة وتعميقها داخل قاعات العلم وخارجها حيث دنيا الناس تتطلب كل نافع ومفيد»[21].

ثانيا: عدم اعتبار مآلات البحوث ومقاصدها

قرر أهل العلم أنه «إذا كان المراد معلوما فالزيادة على ذلك تكلف»[22] وبسبب سوء فهم المقصود والمراد انقلبت النتائج عند بعض الباحثين، وصارت المقدمات نتائج، وأدى ذلك إلى الركود والاستنقاع الحضاري؛ وقد عايشت أمثلة وزرافات من الباحثين في علوم الشريعة فرأيت عطالة فكرية مريبة، وغربة عن المجتمع ومشكلاته، ينجز البحث من أجل إنجاز البحث، والبحث الذي لا تكون غاياته سامية لهو «من اللغو الباطل الذي يباعد الدارسين والقارئين عن الحقيقة ويضيع عليهم العمر وهو أثمن ما يملك الإنسان؛ ولذا يتوجب على كل عاقل أن يضع نصب عينيه الغاية والهدف من كتابته»[23].

وحري بباحثين في مجاله ديدنه الدين وهجيراه قصد الثواب ونيل الأجر أن تكون مواضيع بحوثهم ملبية لحاجات المجتمع ومتطلباته، فلكل مرحلة من المراحل معادلتها الاجتماعية، وعمرها الحضاري، وأولوياتها المطلوبة، وهل البحث إلا «محاولة دقيقة لحل مشكلة نعاني منها في حياتنا»[24]. لذا ينبغي ترشيد اختيار المواضيع، باعتبارها هي المفتاح «وإن أخطر ما قد يقع فيه الباحث ابتداء

هو الاختيار الارتجالي لموضوع البحث؛ إذ ربما دخل معركة وهمية: الخصم فيها مفقود فيبذل من الجهد والوقت أقصاهما للوصول إلى لا شيء؛ حيث يكون عمله عبارة عن جمع للمعومات والحقائق ليركب منها ما قد ركبه غيره مرة، أو ربما مرات...»[25]. والأصل أن يختار الباحث بحثه ما لم يعين له من المشرف أو الجامعة؛ لكن الإشكال هل يتوفر لدى جم غفير من الباحثين المكنة العلمية لاختيار موضوع بحث يجنبهم التكرار والاجترار «واختيار البحث لا يمكن أن يجيء عفوا؛ بل يأتي نتيجة عمل يعتمد على القراءة والتفكير»[26].

ثالثا: ضعف الدافع الديني

ضعف دافع الثواب والعقاب في البحث العلمي، أفضى ببعض العقول الكليلة من المسلمين إلى اعتبار هذه البحوث والتخصصات، لا تعدو أن تكون غايتها شهادة تسلم أو وظيفة تحصل، وقد استولى هذا المناخ الثقافي المغشوش على كثير من الباحثين في هذا المجال ردحا من الزمن، ولا تزال رواسبه حاضرة في نفوس الكثير حتى اليوم، على الرغم من المعاناة الشديدة، والمحنة الحضارية التي نعيشها بسبب ذلك؛ فيكون هم من هذا حاله اختيار الموضوع من أجل الموضوع دون اهتمامه بأثره في الأمة وحاجتها إليه.

وبعض الباحثين في مجال علوم الشريعة حلت بهم عاهات كان يفترض أن يكونوا بمنأى عنها؛ فقصروا بحوثهم على الترقية والشهرة، والربح المادي، فغابت عنها الأصالة والإبداع، ومعالجة مشكلات المجتمع؛ فلم نعد نرى الاجتهاد الخالص، فالمشكلة هنا تكمن في الباحث نفسه، ورغبته في البحث العلمي ودافعيته له، ومدى قناعته بأن ما يقوم به من بحث علمي هو خدمة لشعبه وأمته، وعدم قيامه بالواجب الملقى على عاتقه في هذا المجال هو تقصير بحق أمته ودينه، وسوف يسأل عنه يوم القيامة «وإذا كان الغرب يشجع البحث العلمي في مجتمعه، بخلق هالة كبرى حول رجالات العلم والأدب، فيسميهم "عظماء" فإننا نحن المسلمين لدينا وسيلة أجدى وأنفع من

وسيلتهم»[27]. وتلك الوسيلة هي وسيلة "ضابط التعبد" كما يصطلح عليها العلامة فريد الأنصاري رحمه الله.

وليس غريبا أن نرى بعض من اختص في علوم الشريعة، قد يشعر بعضهم بعقدة الذنب الداخلي بسبب اختياره هذا الصنف من التخصص، أو يصرف ذريته وعشيرته عنه، توهما أن هذا اللون من الاختصاص، لا يسهم في التنمية ولا يلبي الحاجات الاجتماعية، أو على الأقل هو من وجهة نظرهم أمور نظرية وبحوث تنظيرية، لذلك نجد بعضهم ينقطع عن تخصصه بمجرد الحصول على شهادته.

رابعا: غياب البعد التنموي

غياب البعد التنموي في هذه البحوث لم يقتصر على الناشئة فحسب؛ بل هو مشكل حتى عند بعض الكبار ممن لهم القدح المعلى في البحث؛ فأدى ذلك إلى لون من التقليد والمحاكاة والشرح تارة والاختصار أخرى، مما عزل هذه العلوم عن حياة الناس، وجعل منها تجريدات ذهنية بعيدة عن الواقع، وأفقدها الكثير من أبعادها الرحبة؛ كما كان الحال في فترات التألق الحضاري والثقافي الإسلامي، حيث جاء الإبداع في مختلف المجالات، كما أن التخلف اليوم يعم مختلف المجالات؛ سيما الجانب المتعلق بتنمية الإنسان وبناء فكره وسلوكه، وإذا وجد الإنسان السوي وجدت الحضارة. وما الفائدة إذا نوقشت الأفكار والمفاهيم المرتبطة بالقضايا المختلفة وخسرنا الإنسان نفسه، لذلك أرى أنه لابد من إعادة الاعتبار لهذا الجانب في المواضيع التي تختار للبحث، ووصل ما انقطع وتوقف، واستشعار أهمية ذلك وأثره، وقد كان هذا الأمر ذا أهمية عند المتقدمين من سلفنا؛ فلو استفدنا من منهجهم في ذلك عوض الاكتفاء بتبجيل ما قدموا لكان ذلك أحسن وأفيد.

خامسا: غياب فقه الواقع وعدم استشراف المستقبل

الباحثون في هذا التخصص قل أن تجد فيهم من هو جامع بين فقه الواقع ودراية مشكلاته واستشراف مآلاته، وهناك من ما يزال يخلط بين المبادئ والقيم الثابتة التي وردت في الكتاب

والسنة وبين البرامج والأوعية الزمنية التي تعني الاجتهاد والنظر البشري في إنزال تلك المبادئ على حياة الناس بما يتوافق مع ظروف كل عصر وبيئة. وهذا الفهم السيء أدى إلى الجمود الفكري، ووضع حاجزا أقعد بعض الباحثين عن الإبداع والاجتهاد بالاهتمام بما يوافق العصر، وبدون مراعاة الربط بالواقع في البحوث واستفادة المجتمع منه «يكون البحث مجرد كلام عام يحتمل ويحتمل؛ بل إننا لا نستطيع أن نطلق عليه كلمة "بحث" بالمعنى الدقيق للكلمة»[28].

سادسا: غياب الرؤية الجماعية

اختيار مواضيع البحث ينبغي أن يكون جهد جماعة من أهل الفن والاختصاص، وهذا لا يعفي الباحث الفرد من مسؤولية الاختيار في إطار الدائرة التي يشغلها ويتوسع فيها، لتتراكم مجهودات الأفراد وتشكل مجرى كبيرا تنخرط فيه الأمة جميعا، والحقيقة التي لا لبس فيها أن العملية التنموية هي تفكير وتنهيج، ورؤية نخبة، وإنجاز وفعل أمة، وأحيانا تكون المشكلة في النخبة التي تنصب نفسها في مختلف المواقع ولم تنتج إلا التخلف والتراجع، ومع ذلك تصر على نخبويتها والوصاية على الأمة .

فلا مندوحة لنا إذن من المراجعة وإعادة النظر في طرق اختيار المواضيع وتجنب الارتجال؛ فمشكلة التكرار مردها إلى مناهج وسياسة قبول البحوث، التي أصبحت تعاني من غربة الزمان والمكان، وتعيش خلف المجتمع بعيدا عنه وعن مشكلاته، ومهما تعددت واتسعت الجامعات فلا تخرج عن أن تكون تكرارا للنسخة الواحدة غالبا.

سابعا: ضعف الإنفاق

إذا ألقينا نظرة على عدد الجامعات، وعدد الرسائل العلمية، وعدد الكليات، وأعداد الهيئة التدريسية، وتزايد عدد الطلبة، ومقارنة كل ذلك بما ينفق، فقد نصاب بالذهول حقا، وكأن تلك المواطن التي يفترض فيها أن تدرب على المهارات، وتهيء مناخ الإبداع، وتبصر بالمشكلات، وتعالج قضايا الأمة، تحولت لتكون هي مشكلة الأمة، وبدل أن تساهم بدفع عجلة التنمية

واستبانة سبلها تتحول إلى مؤسسات لتكريس التخلف وطرد الخبرات وقتل الإبداع وتحنيط التطلعات، وقد يكون إنجازها الوحيد إيجاد طبقة من أصحاب الألقاب الذين يفتقرون في الغالب إلى أبسط مقومات العمل. ومسؤولية الإنفاق هنا لا تقتصر على الدولة فقط؛ بل ينبغي أن توجه أوجه الإنفاق الخيرية الأخرى نحو هذا المجال وفي مراحل مختلفة من التاريخ أسهم الوقف بشكل ملحوظ في نشر العلم تعلما وتعليما وبحثا. وفي العصر الحاضر يختلف نمط تعامل الدول مع البحث العلمي «في كثير من الدول ترتبط مؤسسات البحوث العلمية برئاسة الدولة مباشرة كما في الولايات المتحدة أو في كندا؛ حيث يرتبط مجلس البحوث بالبرلمان...، وفي بعض الحالات ترتبط البحوث بمؤسسات علمية مستقلة لا علاقة لها بجهاز الحكم كما في ألمانيا؛ حيث لا ترتبط الجمعية الألمانية للبحوث بجهة حكومية فهي شركة تتكون من الأكاديميات الألمانية والجامعات ومعاهد البحوث المستقلة»[29] والبحث العلمي في هذه البلدان في شتى العلوم الإنسانية على حال من التقدم لا يخفى؛ بما يرصد له من إنفاق تعود آثاره إيجابا على الدولة والمجتمع.

ويفترض أن يتولى التوجيه والتسديد في هذا أساتذة الجامعات أنفسهم، وللأسف ألفينا عددا منهم مقصرا في اختيار ما يتناوله من بحوث وصارت كثير من بحوثهم هم أيضا موجهة « لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت، ونادرا ما توجه إلى معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته وهمومه»[30].

وبمقدور الباحثين في هذا المجال ربط بحوثهم بقضايا المجتمع، والنهوض بتنميتها؛ سيما وأن الباحث في هذا المجال لا يلزمه من المتطلبات المادية، ما قد يلزم الباحث في بعض المجالات الأخرى، ولا نزعم بأنه لا يلزمهم شيء، وأن بإمكانهم القيام بالبحث العلمي من فراغ، ولكن نقول بأن الإمكانيات المطلوبة لهذا النوع المهم من الأبحاث ليست من الصعوبة بمكان؛ كتلك التي تلزم الباحث في مجالات الطب، والفيزياء النووية، فهؤلاء يلزمهم من الأجهزة المخبرية ما قد تعجز

عن شرائه بعض الجامعات في بعض الدول الإسلامية، ومع هذا لا نرى إبداعا في البحث في هذا المجال، أو تميزا في الإنتاج[31].

وأحيانا قد يتوفر الإنفاق؛ فتجد الجميع يدندن بزعم باطل مفاده: «ليس في الإمكان أبدع مما كان؛ وأدى ذلك إلى ظهور أنماط من التبعية تحت دعوى القداسة في بعض الأحيان، إلى غير ذلك من الفهوم التي حين توضع في غير موضعها، وتورد في غير موردها، تجعل الإنسان ينسحب من ساحات الإبداع المباركة نحو ساحات التقليد والانكماش الاستهلاكي لما يعرض»[32]. وحينئذ لا يبقى الإشكال متعلقا بأمر خارجي بل يصر إشكالا ذاتيا تتعدد مظاهره وأسبابه، وهو ما سنعالجه بشيء من الإسهاب في العلل التالية:

ثامنا: علل أخرى ذاتية مختلفة

إن مشكلة الغربة عن الواقع في اختيار مواضيع بحوث علوم الشريعة عللها أكبر من أن تستقرأ استقراء كاملا في هذه العجالة، والبحوث التي يفترض فيها أن تعالج مشكلات الأمة وإشكاليات الحياة وتطورها وتسهم في تنميتها، صارت هي أيضا من مشكلات الأمة بكل تعقيداتها وتداعياتها، لذلك فالعبء ثقيل، ولو قمنا بعملية تعداد نسبي لمن يحملون ألقابا علمية أكاديمية، أو ألقينا نظرة على حجم الرسائل الجامعية للدراسات العليا في بلد واحد من بلاد العالم الإسلامي الذي يعج بالمال والإمكانات والجامعات، وما انتهى إليه حالها من الشلل وعدم الحراك، لأصبنا بالذهول! ولو حاولنا قراءة عناوين الرسائل وموضوعاتها لما احتجنا كثيرا لإدراك أسباب التخلف الحقيقية، وكيف أن جذورها تكمن في المسألة التعليمية، لتصبح المسألة التعليمية تخلفا مستداما عوض أن تكون تنمية مستدامة.

لقد حققت الألقاب والمناصب الأكاديمية المال والمنصب والسمعة لأصحابها، لكنها لم تحقق لأمتها إلا القليل، ولقد منحت الرسائل الجامعية الألقاب لأصحابها، لكنها في معظمها لم تشكل حراكا ثقافيا، أو تنمويا، فهي أشبه، بحجمها وقيمتها، بالعملة الزائفة؛ هي أحمال وأحجام لكنها

لا تصرف شيئا، وكان يكفي عشر معشارها، لو أدركت أسباب القصور والتخلف وعرفت مواطن الخلل والتقصير في الجوانب المتعددة، لتحقيق نقلة نوعية للمجتمع والأمة .

والإشكالية لا تكون دائما في عدد المدارس والجامعات، ولا عدد المشاريع والأطروحات والرسائل الجامعية، ولا قلة الطلبة والأساتذة، وإنما الإشكالية تكون حقيقتها أحيانا أزمات فكرية وعلل ذاتية ومنهجية، تستدعي اعترافا وتشخيصا للداء؛ ثم تحملا لجرعات الدواء التي قد تكون مرة، وتبعاتها ثقيلة.

صحيح أن الكثير من علل البحوث ثمرة مشكلات مجتمعية؛ لأن هذا المجال ليس منفصلا عن حياة الأمة وواقعها ومؤسساتها، ابتداء من الأسرة وانتهاء بالدولة. وقد يكون في مقدمة هذه الإصابات غياب مراكز البحث العلمي ومراكز الدراسات والمخابر، ومراكز المعلومات التي تعنى بتقويم البحوث وتحديد الحاجات، ذلك أن هذه المؤسسات هي التي تنتج المعرفة، وتختبرها، وتجربها، وتتيقن من صدقها، ومدى تلبيتها للمشكلات الاجتماعية ومن ثم تأتي المدارس والمعاهد والجامعات لتكون مراكز لنشرها وتسويقها وتعليمها «ومعلوم بالضرورة لدى الجميع أهمية البحث العلمي في تطوير الحياة البشرية بشكل عام وتطوير أنماط العيش وأشكال المعاملات داخل المجتمع البشري، وتوفير أنجع الحلول بعد رصد المشاكل في أفق تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة...»[33].

إن التنمية الحقيقية تبدأ من مراكز البحث العلمي، مراكز الكشف والملاحظة والإبداع والابتكار وتخرج بحلول تتحول إلى الجامعات وتنتهي إلى المجتمعات، لترتقي بأدائها، وتبصرها طريقها. إن بحوثنا العلمية عندما تتمحور حول الشحن والتفريغ بعيدا عن التفكر والمقارنة والتمييز وتنمية التفكير، تصير عائقا يساهم بطرد أصحاب العقل والتفكير، وبذلك ينقلب التعليم من حل إلى مشكلة .

كما أن بحوث علوم الشريعة عندنا تقوم على التكديس والحشو والتقليد والدوران في عقل السابق، بعيدا عن تنمية روح الإبداع والكشف والملاحظة والتجربة والتبصر واكتشاف الخطأ، والقدرة على الاستنبات وبناء الشخصية الاستقلالية؛ فكيف والحالة هذه يمكن لهذا الصنف من البحوث أن تسهم في عملية التنمية؟.

وكثير من بحوث علوم الشريعة هي أقرب للرغبات، بعيدا عن الخطط والبرامج، التي تستجيب لحاجات الأمة وتبصر بكيفية التعامل مع مشكلاتها وهي البحوث التي يفترض فيها أن تكون مثالا للتنمية، لكن معظمها يقوم على التلقين بعيدا عن تنمية الشخصية وبناء روح المبادرة والاستقلال والاجتهاد، وبذلك ينتهي الطالب الباحث إلى نوع من الفصام الخطير، وكأن هذه العلوم أصبحت للتبرك والخروج من العهدة الشرعية[34] .

وطالما أن البحوث تفتقد تنمية المهارات وبناء الشخصية الاستقلالية والتدريب على النظر والاجتهاد والإبداع، فسوف تبقى خارج الحياة، وتتحول من حل إلى مشكلة، وتصبح عبئا على الأمة، تستنـزف مواردها المالية، وتعطل طاقاتها البشرية .

وبحوث علوم الشريعة ينبغي أن تكون السباقة إلى البناء التنموي، الذي لابد أن يرتكز إلى المعرفة والعلم، وأن تكون هي السباقة إلى وضع البرامج والخطط لردم فجوة التخلف ومعالجتها، والتأكيد أن التعليم هو سبيل الخروج ولا سبيل سواه، وأن عجز التعليم عن العطاء إنما هو لأسباب خارجة عنه، فلا مناص من النظر فيها ومعالجتها .

وعلينا أن نشير إلى نقطة غاية في الأهمية تمثل عقبة من نوع آخر، وهي عجز مؤسسات التعليم في العالم الإسلامي ـ في هذا الإطار ـ عن الاستجابة للتغيرات السريعة التي تطرأ على المجتمع ومتطلباته واحتياجاته وبالذات في الجانب الاقتصادي، لأنها نظم تتصف بالجمود وعدم قدرتها على التغير بالسرعة المطلوبة. وعند أرباب علوم الشريعة من المقومات ما يعينهم على تجاوز ذلك وهو كتاب الله عز وجل الذي وصفه رب العزة بقوله سبحانه ﴿ وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ

عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ (سورة الأعراف، الآية: 52). ومن مقتضيات الاستفادة من هذا الكتاب أن تبنى أعمالنا العلمية على علم وهدى وبينة وبصيرة. والباحث في هذا المجال هو أولى بالإقبال على «النافع المفيد وترك ما لا طائل وراءه من الأبحاث العقيمة»[35]. وقد كان العلماء المسلمون مثال الإبداع والابتكار في البحث «ولولا الإسهام العلمي للمفكرين المسلمين لتأخرت النهضة العلمية للإنسانية عدة قرون؛ فقد أسهم الفكر الإسلامي في نقلة تاريخية كبرى وتفجرت ينابيع المعرفة مما اقتضته الحضارة الإسلامية »[36].

ورغم هذه المقومات فإننا «في البلاد العربية لا نزال بحاجة ماسة إلى تنشيط البحث العلمي وتطويره وحل المشكلات الأساسية التي لا زالت تواجهه، والتي من بينها عدم وجود سياسة واضحة للبحث العلمي، وغياب الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة ...، بالإضافة إلى النقص الواضح في ميزانية البحث العلمي وغياب التنسيق بين المؤسسات البحثية، حتى على مستوى البلد الواحد...»[37].

وبعد بيان بعض مشكلات الموضوع؛ نخلص إلى مقترح قد يعين طالب العلم على حسن الاختيار:

- الكتابة في موضوع التخصص
- استشارة أهل العلم والتخصص
- الاطلاع على الموضوع اطلاعا كافيا يدرك به الباحث ما أنجز وما لم ينجز في الموضوع.
- تشخيص الإشكالات والتأكد من صحتها
- التحقق من وجود إضافات

- الاستفادة من الدراسات السابقة

- هل الموضوع بحاجة إلى دراسة؟

- هل بمقدور الطالب تناول الموضوع؟

- هل سيضيف الباحث شيئا جديدا لما هو موجود؟

العنصر الثاني: غياب الرؤية الاستشرافية

التخطيط والاستشراف المستقبلي ووضع الخطط لما يستقبل منهج إسلامي أصيل، وهو وارد في شرعنا وشرع من قبلنا؛ ففي قصة نبي الله يوسف عليه السلام أمثلة واضحة على ذلك لما وضع منهجا يخرج به قومه من السنين العجاف التي أصابتهم، وفي استشراف النبي صلى الله عليه وسلم معالم المستقبل في صلح الحديبية ما يغني عن البيان والتوضيح، ولما كانت بحوث علوم الشريعة لا تخلو من أن تكون متعلقة بالإنسان أو الكون، وجب أن يكون فيها ما يحقق النفع للإنسان في عاجله وآجله، وبدلا من هذا الاستشراف المستقبلي وجدنا من يوغل في الماضي إيغالا يخرج عن المقصود بالدوران حول قضايا قديمة بعضها لم تعد لها صلة بالواقع أو تأثير فيه، وليس معنى هذا أنا نتنكر للتراث أو ندعو لتجاوزه، حاشا وكلا، فالتراث أصل ولبنة أساس وبدون الاستفادة من الماضي لا يصلح حاضر ولا يتحقق مستقبل، والالتجاء إلى التراث، والاحتماء بالتاريخ أمر محمود وآثاره جليلة وهو يشكل «ثروة هائلة وتراثا مجيدا للأمة الإسلامية التي سادت الأرض أربعة عشر قرنا من الزمن ونشرت الإيمان والعلم والمعرفة في الخافقين»[38] بيد أنه اليوم انعكس سلبا وصار رد فعل طبيعي لحماية الحالة النفسية للأمة من الانكسار، والشخصية الحضارية التاريخية من الذوبان في مراحل المواجهة الأولى، لكن تبقى المشكلة المطروحة هنا أن معالجة تخلف أي مجتمع من المجتمعات، ونقله إلى المعاصرة المطلوبة لا تتحقق برواية أمجاد ماضية واستغراقه في نشوة الفخر والاعتزاز، واستسلامه للمديح الذي قد ينقلب إلى مانع ومعوق حضاري بدل أن يكون دافعا إلى تجديد العمل على ضوء هذا الماضي، وتراثنا «زاخر بأصول منهجية، إسلامية، بإمكانها أن تؤطر

فكر المسلم المعاصر في أبحاثه، وعلومه كلها، لو عمل حقا على استخراجها، وتركيبها، ببذل الجهد في فهم الذات ودراستها»[39].

وظاهرة الإغراق في مدح الماضي ومثاليته، والفخر به إذا تجاوزت الحدود المطلوبة للحماية، تنقلب إلى معوق يبتعد بالماضي عن قدرة الأشخاص عن الإفادة منه حيث نقتصر على تعظيم البطل ونعجز عن محاكاة البطولة، ذلك أن النهوض لا يمكن أن يتحقق بالاقتصار على رواية الماضي والافتخار به كبديل عن ممارسة تغيير الواقع، كما لا يمكن في الوقت نفسه أن يتحقق باستيراده من خارج أفكار الأمة وقيمها «وطريقة بناء الشخصية العلمية هو التزود الدائم بزاد العقل والروح، والتطلع إلى المزيد من الاطلاع والمعرفة والتعمق في البحث، وسبر أغواره وأعماقه، وأصوله وجوانبه، والوقوف على كل جديد»[40].

وقد كان العلامة الدكتور فريد الأنصاري (رحمه الله) يرى أنه يمكن أن نقسم آفاق البحث في الدراسات الشرعية – على الإجمال– إلى قسمين:

القسم الأول: تجديد الاستيعاب

القسم الثاني: تجديد الإنتاج[41].

ودراسة التراث ينبغي أن تكون ركيزة لتغيير الواقع وصناعة المستقبل، والانتصار العاطفي للتراث والتاريخ ضرره أكبر من نفعه، وكم هم الذين اكتفوا بتمجيد التراث عن الفعل الحضاري، فاستدعوه نقولا طويلة في مؤلفاتهم وكرروا مسائل كما يقال"نضجت واحترقت" وكأن وظيفتهم في الحياة إعادة التذكير بما قيل، والاكتفاء بتسويق المعرفة بدلا عن إنتاجها، أما دعاة القطيعة مع التراث فلا هم استفادوا مما كتب ولاهم أبدعوا شيئا يفيد؛ فسقطوا في حفر من التخلف جاءت أشد عمقا، فكانوا أشد تقليدا وأسوأ حالا.

وكلا الطرفين غالى وجافى وحاد عن الجادة؛ فالتراث باعتباره تاريخ أمة وجهود أجيال لا يمكن التنكر له أو جحده؛ كما لا يمكن تقديسه والخلط بينه وبين الوحي المعصوم؛ فنحن «نفهم ونستوعب الدرس التراثي فما وافق عصرنا وظروفنا، فمرحبا، وما لا يوافقها نتجاوزه، لأن الدرس التراثي ما هو إلا نتاج بشري، نعم فيها قواعد كلية قطعية استقرائية، يشكل البعض منها زبدة النصوص الشرعية والحديثية، لأنها تحيلك على النصوص، هناك كثير من القضايا لا أقول يمكن بل يجب تجاوزها لكن بشروط العلم، فلا بد دائما من الاستيعاب أولا، لتحديد ما يصلح لهذا الزمن، وما لا يصلح»[42].

وعند الحديث عن التراث لابد من التنبيه إلى معضلة أخرى وهي مشكلة الكم العددي في البحوث على حساب الكيف، والكم العددي مشكلة طاغية بسبب توفر المادة العلمية أولا فيما يتناول من مواضيع مكررة، ولغياب رؤية تحدد مقاصد البحث وأهدافه «والحجم في البحث العلمي طولا، أو قصرا ليس معيارا من المعايير التي تقاس بها الأبحاث، أو يحكم عليها من خلاله، ولكنه المضمون والخصائص والجوانب ...»[43]. كما يقوم البحث العلمي «بمقدار جدواه العلمية والاجتماعية وبقدر ظهور شخصية الباحث المتمثلة في أصالة أفكاره، المبنية على أساس من فهم المادة العلمية ومنهجية عرضها، ومناقشتها بأسلوب علمي هادئ متجرد، والتزام الجوانب الفنية المطلوبة للبحث»[44]. وكم من باحث لو جرد بحثه من نصوصه التي هي تكرار نصوص مألوفة متوفرة لما تجاوز بحثه الخالص عدد أصابع اليدين «والغاية من البحث ليس الإسهاب وجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات والأفكار، وليس الاختصار الذي لا يوفي الموضوع حقه من البحث والدراسة وإنما حسن الاختيار والتحليل والنقد...»[45].

والمفترض في المؤسسات التعليمية التي تعنى بعلوم الشريعة أن تكون المختبرات الحقيقية لهضم التراث وإنتاج المعاصرة من خلال رؤية علمية تراثية عاقلة بعيدة عن الحماس والانتصار العاطفي،

بما تمتلكه من أدوات معرفية ورؤية منهجية تحدد لها وظيفتها الاستخلافية ومسؤوليتها في عمارة الأرض وبناء الإنسان.

ومما ينبغي التأكيد عليه التشجيع على مواصلة البحث والدراسة، والتبصير بأن العلم والتعليم لا يتوقف عند حجرات الدرس، بل إن بدايته الحقيقية بعد التخرج «وإذا كان الطالب الجامعي هو اللبنة الأولى في بناء صرح الجامعات أولا؛ فهو في النهاية المحاضر والأستاذ والموجه لإدارتها والذي يعمق مفاهيمها ويحيلها في نهاية الأمر إلى دار علم وإيمان ومنتدى بحث وعرفان»[46].

وهـذه التوعية غرضها أن لا يفقد خريجو الجامعات في العالم الإسلامي تلك الروح العلمية التي ينبغي أن يتصف بها المتعلم المسلم ويتحلى بها طيلة حياته، ولعل خلو مؤسسات البحث العلمي ومراكز الدراسات من مثل هذه التوعية العلمية والتوجيه الروحي يفسر لنا فقدان الروح العلمية والوعي بأهمية العلم وطبيعته وخصائصه في المنظور الإسلامي لدى كثير من خريجي الجامعات في العالم الإسلامي، بحيث إذا تخرج الطالب تنقطع صلته بالتعلم وطلب المزيد من العلم في تخصصه، بسبب ما استقر في أذهان المتعلمين أن مسيرة التعليم وتحصيل العلم أجلها عند إنجاز الرسالة أو الأطروحة، وبعدها لا تسمع للبحث ذكرا، ولا للعلم حسيسا، ولا للتعليم همسا بين خريجي الجامعات، إلا من رحم الله وقليل ما هم.

ومراكز البحوث والدراسات في العالم الإسلامي يمكن أن يكون لها أثر كبير في بناء التعليم الذاتي وبثه بين المتعلمين من أبناء هذه الأمة، حيث إن هذه المهمة وإن عجزت عنها المؤسسات التعليمية النظامية فإن بإمكان مراكز البحوث تكميل هذا العجز المؤسساتي، وذلك من خلال نشر الروح العلمية توعية وتشويقا، فضلا عن تشجيع خريجي الجامعات على القيام بأبحاث ودراسات في تخصصاتهم تتسم بالجدة في الموضوع والإبداع بجديد يفيد المجتمع، لأن الأبحاث والدراسات والتأليف لابد أن يعتمد فيها الباحث على نفسه، فإذا تعود على ذلك شيئا فشيئا، تكون مراكز البحوث والدراسات قد غرست في نفسه التعلم الذاتي.

وكثير من الجامعات في العالم الإسلامي عارية من وجود مركز للبحوث والدراسات، ومعنى ذلك فقدان عنصر مهم في الدراسات الجامعية وهو التشجيع على القيام ببحوث ودراسات نافعة في مختلف التخصصات العلمية وشتى ميادين المعرفة، وعلى المؤسسات التعليمية أن تجعل للبحث العلمي أولوية وعناية خاصة، إذ لا يمكن التغلب على التخلف العلمي وقهره دون أن تولي أهمية قصوى للبحث والدراسات العلمية.

ومع هذا القصور في مراكز البحث فإن الباحث الجاد الرصين يمكنه التغلب على هذه المشكلة ولو جزئيا بالاستشارة مع الباحثين المتخصصين في المجال الذين هم مفاتحه بلا شك «ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته والتعرف على أبعاده»[47].وقد تقرر «أن من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقق به أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام»[48].

وإذا أنجز البحث وتحققت فيه المواصفات المطلوبة فينبغي أن لا يظل حبيس الرفوف والمكتبات، وتلك مشكلة أخرى، وظاهرة عرفية لدى الباحثين؛ فكم من بحث لا يطبع من بحثه إلا النسخ التي تلزمه بها الإدارة عند التقديم للمناقشة؛ ثم يكون مصير البحث رفوف الغبار والإهمال أبد الدهر؛ فكم من أموال أنفق وأوقات صرفت في بحوث لم ينتفع بها المجتمع شيئا. وأقل الواجب على الجامعات والمراكز تشجيع الباحثين بطباعة ونشر ما يقومون به من أبحاث ودراسات، وكثير من الباحثين في العالم الإسلامي على الرغم من أنهم لا يتلقون تشجيعا ماديا من قبل مراكز الدراسات والبحوث، فإنهم لا يتلقون كذلك تشجيعا معنويا أيضا، وهو أهم بكثير من التشجيع المادي، بحيث تقوم دور النشر والطباعة بالتأسف والاعتذار عن عدم النشر، وإذا فتشت عن جرثومة الامتناع تجدها سببا ماديا تجاريا، وهكذا تضيع كثير من البحوث بسبب هذا التوجس الذي قد يصدق وقد لا يصدق؛ ولذا فإن مراكز البحوث قد تساعد مساعدة عظيمة في إزالة هذه المشكلة، وذلك بتشجيع الباحثين ولو بنشر ما يكتبون وإذاعته بين الناس، وفي ذلك تشجيع على

البحث العلمي والإنتاج المعرفي. و كثير من دول العالم الإسلامي لها مال وفير، لكن المشكلة في كيفية استخدامه فيما ينبغي أن يستخدم فيه واستعماله استعمالا حكيما، بدلا من تبذيره في أمور لا تنفع أو قليلة النفع.

والباحث كلما تقدم في الدرجات العلمية يكون المنتظر منه أكثر جدة وإتقانا؛ فإذا كانت المرحلة الجامعية الأولى التي يصطلح عليها في المغرب "الإجازة" الغرض من إنجاز البحث فيها تمرن الطالب على التعامل مع المصادر والمراجع والدربة على اختيار الموضوع؛ فإنه في مرحلة "الماستر" ينتظر منه إضافة معرفية جديدة في مجال بحثه يستغني فيها عن التكرار والاجترار، أما مرحلة الدكتوراه فهي أشد وينبغي أن تكون أقوم وأهدى بما تشتمل عليه من جدة وتجديد أو اكتشاف؛ بحيث تكون منطلقا للبحث العلمي الرصين، وإن كان الواقع خلود كثير من الباحثين بعد هذه المرحلة إلى الدعة والاستكانة، الأمر الذي يعني أن الأمر لم يكن متعلقا بشغف ونهم علمي بقدر ما كان متعلقا برغبة في نيل لقب أو درجة وظيفية معينة، وتلك معضلة أخرى ينبغي أن يخصص لها موضوع مستقل.

العنصر الثالث: مشكلة تكرار العنوان والمضمون في علم الكلام

لقد اخترت علم الكلام ليكون مثالا، دون سواه من العلوم؛ لأسباب، منها: ما في الحديث عن قضاياه من تكرار، وما وقع من عجز في تجديد مواضيعه ومسائله، ولأن «المتكلمين انتهجوا في أبحاثهم طرقا استدلالية تمتاز بالتجريد والدقة، واتبعوا في تحليلاتهم أساليب تمتاز بالطرافة والعمق»[49]. وكان حريا بالمشتغلين بهذا العلم أن يستفيدوا من هذا المنهج في مناهج البحث العلمي «ولأن المستوى الرفيع الذي حصله "المتكلمون" في ضبط المناهج العقلية، والأخذ بالقويم من الأدلة المنطقية، يفوق المستوى الذي بلغه من يقوم من علماء المسلمين اليوم بالتصدي للمذاهب الفكرية غير الإسلامية، كما يفوق مستوى من يتولى من مفكري العرب المعاصرين مهمة تحديد النظر لمناهج البحث في الإنتاج الإسلامي»[50].

ويضاف لهذه الأسباب اشتغالي بهذا العلم واطلاعي على بعض ما ينشر من مسائله وغالبها مكررة وقديمة، إذا ما سألت صاحبها عن جدوى القضية المبحوثة في هذا الزمان لا يكاد يبين، وما يزال الباحث في هذا الزمن الذي تعددت فيه التحديات يجتر مسائل أقل ما يقال عن البحث فيها تكرار لا فائدة فيه، ولو رمنا تقصي الأمثلة والتطبيقات التي يتجلى فيها هذا التكرار لطال بنا المقام.

وعلم الكلام أحوج من غيره من العلوم ذات الصلة به إلى الإبداع بالنظر إلى طبيعة التحديات التي تواجه الأمة اليوم، والوسائل الجديدة الحديثة المستعملة في التشكيك في العقائد والأفكار، ما يعني أن أساليب علم الكلام يجب أن تتطور، وتتجاوز قضايا كثر الجدل فيها قديما، ولم تعد تفيد المجتمعات المعاصرة اليوم؛ فوجب أن يكون لكل عصر ما يناسبه.

وتتجلى أهمية الإبداع في هذا العلم فيما يلي:

أولا: كون نصوص العقيدة ومسائلها محدودة والحوادث المتصلة بها غير محدودة؛ فاحتيج إلى التجديد في الدفاع عن العقيدة -وليس في العقيدة- لاستيعاب الجديد الطارئ؛ بسبب تغير الأحوال والظروف وتعدد مصادر المعرفة، التي تشكك في المسلمات واليقينيات بوسائل لا تعرف للعلم حدودا ولا ضوابط، وما لم يكن هنالك تجديد لن تتحقق الاستجابة للمشكلات المستجدة.

ثانيا: بعد الناس عن العقيدة الصافية، واندراس منهج الدفاع عن العقيدة والذود عن حياضها، والتأثر أو التبعية لبعض المناهج الدخيلة التي قد لا تؤتي أكلها في الدفاع عن العقيدة، والتي هي أقرب إلى الجدل العقيم أو التنظير المترف المغرم بالفلسفة من أجل الفلسفة.

ولكون مختلف مسائل هذا العلم تناولها المؤلفون والباحثون بالبحث والمدارسة، في مختلف قضايا علم الكلام ومسائله، وبقي جانب التجديد في وسائل العرض منقوصا، وهو بحاجة إلى رؤية يحدد من خلالها جوانب التجديد في المنهج والأسلوب والعرض والمضمون وطريقة البحث، بما يجعله ملائما ومجيبا عن مشكلات العصر، ويرد على الشبهات الشائعة بلسان العصر وأدواته.

وفي تجديد العناوين والمضامين لا ينبغي أن نوجه أنظارنا حيثما دفعتنا الأهواء، ووجهتنا الرغبات، ولكن ينبغي توجيه البحث نحو المطلوب، وبما تقتضيه المشكلات، التي تشكل عمق الإقلاع عن التخلف وامتلاك مقومات التحضر، وهذا يحتاج إلى فريق يتولى اختيار ما يتناول من مواضيع.

ويمكن القول: إن البحث في علم الكلام إذا استمر كما هو عليه الحال في الكليات والجامعات فإنه سيفقد إشعاعه وتأثيره – إن لم يكن فقده – وسيصاب بداء الانكفاء الحضاري أكثر مما هو عليه الآن؛ بحيث يفقد في بعض الأحيان أثره أمام التحديات العالمية المتسارعة والمتطورة؛ فيسكن وينعزل ويتهاون عن واجباته الحضارية الكبرى؛ فتتحول وظيفته من علم مدافع عن العقيدة وإثباتها بالحجج والبراهين إلى علم يعنى بالدوران في فلك قضايا معينة أثيرت في عصور مختلفة لأسباب اقتاضها واقع الحال يومئذ، ولا يلام أهل تلك العصور الذين تناولوا ما تقتضيه عصورهم بل يلام أهل هذا العصر الذين قصروا وحرصوا على اجترار تلك المسائل والتغافل عن المطلوب والمفيد إما عجزا أو تقليدا «ومكانة العقيدة في نهضة الأمة وتحضرها هي مكانة حاسمة...، وذلك ما تثبته التجربة التاريخية للمسلمين حيث لم تكن حضارتهم المشهودة إلا ثمرة لعقيدتهم التي اعتنقوها متقاطرين إليها من ديانات وملل ونحل كثيرة متنوعة عجزت كلها عن إنشاء حضارة شاهدة على الناس كالحضارة الإسلامية، كما يثبته أيضا التحليل المنطقي لحلقات العقيدة الإسلامية ومفرداتها من حيث تأديتها إلى نتائجها اللازمة في ترقية الإنسان ترقية مادية ومعنوية»[51].

والمطلوب الآني اليوم أن تعمل مؤسسات التجديد والفكر في الأمة على استكمال النقص الحاصل في اختيار مواضيع البحوث الكلامية؛ إذ المطلوب هو صياغة مشروع بحثي متكامل للنهوض بالبحث العلمي في هذا المجال يتحدد فيه كل ما له صلة بالواقع فهما وتنفيذا ومراجعة واستمرارا، دون الوقوع في إحياء المعارك التاريخية والجدل العقيم الذي ثار بين الفرق والمذاهب في مسائل لا وجود لها اليوم إلا بين ثنايا تلك الكتب، وتضيع فيها جهود الباحثين قصدا أو عن غير

قصد، ومن أجل تحقيق هذا الوعي يتطلب الأمر وعي المشكلة والإشراف على هذا العمل من لدن مختصين.

وقد لا يفيد في هذا المجال كثيرا تحديد مذاهب الاتجاهات الفكرية وتحقيق القول على أي نحلة عقدية كانت تسير، وهل كانت تمثل نسقا فكريا واحدا أم متعددا، فإن غايتهم مهما اختلفت مذاهبهم في بعض التفريعات والجزئيات هي الدفاع عن العقيدة وحمايتها من الأفكار الدخيلة، وعوضا عن إفاضة القول في تحقيق النظر في مسائل كلامية قديمة نرى أن الأولى بيان منهج تناول تلك المسائل وأسسه التي قام عليها، والنظر في تلك الجهود للبناء عليها أو الانطلاق منها بعد السبر والتقسيم والأخذ بالملائم وطرح غير المناسب. وهذا لا يعني أن تعرض مسائل هذا العلم كأنها جزر معزولة لا رابط بينها؛ بل الرؤية ينبغي أن تكون عامة وشاملة «والبحث في العلوم الشرعية رغم التداخل الموضوعي والمنهجي الحاصل بينها جميعا منذ القديم؛ فإنها ظلت محافظة على استقلال فروعها وتميز بعضها عن بعض...»[52].

وبتتبع ما وصل إلينا من التأليف في هذا العلم يظهر أن الغاية إدراك الحق والتعبير عنه، في وجه خصومهم في آراء قد تبدو لنا في هذه العصور مثالية وغير واقعية لكنها بالنسبة لهم كانت تتسم بالواقعية والشمول في تناول مختلف مسائل علم الكلام؛ فهل حافظ الباحثون المعاصرون على هذه الغاية والعناية بما يقذفه الخصم في حاضرهم أو ما يراد لمستقبلهم؟.

وأرى أن توجه البحوث أولا إلى تجديد طرائق النظر إلى هذا العلم، والوحدة الجامعة التي ينبغي أن ينظر بها إلى ذلك إعداد بحوث ترتبط بالأصل وتتصل بالعصر.

والمنهج المتبع في هذا التخصص وغيره في الجامعات لا يفي بالمقصود؛ ففي علم الكلام ليس من المفيد إطالة الكلام في مسائل فنيت بفناء أصحابها؛ كالجوهر والعرض، وهل الصفات عين الذات، ومناقشة القول بخلق القرآن...الخ. وإنما الصواب النظر إلى ذلك التراث العلمي وتلمس أصول التجديد كنسق علمي في رحلة البحث عن الحق الذي لا يمكن لأحد أن يزعم فيها أنه

يمتلك الحقيقة المطلقة. وذلك يقتضي الوقوف عند جميع المسائل بموضوعية باعتبارها تمثل نسقا فكريا متكاملا غايتها الوصول إلى الحق والإذعان له؛ لعل ذلك يعيد للأمة وحدتها العقدية على أسس بينة؛ فالنزوع الكثير نحو الجزئيات العقدية كانت له آثاره السلبية في دراسة كثير من مسائل وقضايا علم الكلام.

وإذا وجهت البحوث نحو هذا المنحى فسيكون ذلك تمهيدا لبناء نسق علمي على أساسه تصاغ مسائل علم الكلام، في مواجهة التحديات المباشرة وفق نهج يتوخى الواقعية والشمول، مهتدين بمنهج علماء الكلام أنفسهم في التأليف في هذا المجال؛ حتى نستطيع «التصدي لكل الشبهات المشتهرة التي تقف في طريق وصول المشروع الإسلامي صافيا إلى أفهام الناس والتي قد تربك إيمان بعض الفئات ...، في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية»[53].

وهذا لا يعني إكراه الباحث على الاستجابة لمواضيع قد لا يقتنع بها؛ بل الغاية التوجيه والإفادة من ذوي الخبرة والتجربة، وبذلك نؤسس لمنهج علمي في البحث يتسم بالواقعية والشمول. والبحوث الكلامية اليوم لم تحدث تحولا كذاك الذي كان، في مختلف القضايا العقدية والفكرية؛ بسبب عدم مراعاة متطلبات الواقع ومقتضياته، والباحثون بحاجة إلى استلهام منهج أهل هذا الفن في تناول مسائله، والاستفادة منه في مواجهة التحديات.

ولتحقيق هذه الغايات وغيرها لابد من النظر في مسالك اختيار البحوث وقبول مواضيعها، ومن ثم يتوفر لدينا منهج للبحث يجعلنا أكثر قدرة على تحقيق المقصود في حياتنا العلمية المعاصرة. ولعله من المناسب الاستئناس بأمثلة لمؤلفات عقدية من مختلف الأزمنة لعلماء هذا الفن أنفسهم؛ حيث يتجلى التباين بين مضامينها ومنهجها في مظهر تجديدي، يمكن الاستفادة منه في ملاءمة البحوث لحاجة العصر.

وفي هذا المقام نشير إلى تجربة ابن تومرت في العصر الموحدي (للتنبيه لا للاقتداء) حيث كان منطلقه في مشروعه يرتكز أساسا على تجريد المرابطين من السند الديني والعقدي الذي كان

مرتكزهم وغطاءهم الشرعي؛ فاتهمهم في عقيدتهم، منطلقا من قضايا ومسائل عقدية لا يقال عنها جديدة؛ لكنها بمنهج غير مألوف عند أهل ذلك العصر فسحرهم بما جاء به. معترضا على الذائع من المسائل ومنتقدا لها. رغم أن الإصلاح العقدي الذي زعمه لم يكن إلا مطية لبلوغ مآربه «بادعاء العصمة، والإقدام على الدماء إقدام الخوارج»[54] كما لا ينبغي قصر نجاحه فيما رامه على أمر الإصلاح العقدي فقط؛ فقد ساعدته الأوضاع الاجتماعية المزرية على انخراط الناس معه رغبة في تغيير أفضل، وسعيا في رغد الحياة؛ سيما إن علمنا أن علي بن يوسف (ت: 537هـ) «فرض ضرائب شديدة على السكان لتغطية العجز الحاصل في مالية الدولة فاستشاط الناس من ذلك غضبا»[55].

ومهمة اجتناب هذا التكرار موضوعا ومضمونا لا تقع على عاتق فرد واحد؛ بل هي مهمة طليعة المثقفين وجمهور الباحثين، كل في ميدانه، وهو مشروع يحتاج لأن تتعاون في احتضانه وتطويره مبادرات وجهود، يسهم فيها الكثير من علماء المسلمين في العصر الحديث، وإن كان دور الريادة يبقى نصيب عدد محدود منهم، ونبتغي أن يكون هذا الموضوع لبنة من لبنات هذا المشروع. والله الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.

تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

خاتمة:

تبين مما سلف أهم مشكلات البحث العلمي في علوم الشريعة، وأن منها ما هو مشترك بين مختلف العلوم، ومنها ما يكاد يكون خاصا بهذا المجال، وأن من أهم أسباب ذلك غياب التوجيه، وعدم اعتبار المآل، وغياب الضابط التعبدي والرقابة الإيمانية في بعض البحوث، وطغيان الجانب المادي على جانب النفع وتحصيل الثواب والأجر، وللخروج من تلك المشكلات يوصي الباحث بما يلي:

أولا: توجيه الباحثين نحو المواضيع المفيدة، وتقويم اختياراتهم من ذوي الخبرة والتخصص.

ثانيا: وضع خطط عملية لدى الجامعات ومراكز البحث لقبول مواضيع البحوث.

ثالثا: تشجيع الباحثين ماديا ومعنويا لتحقيق الإبداع والابتكار والجدة في البحوث.

رابعا: طبع البحوث العلمية الجادة وتشجيع بعض المبادرات الصالحة للاقتداء والاهتداء.

خامسا: الاستفادة من المراكز العلمية التي حققت تقدما مشهودا في مجال البحث العلمي.

سادسا: عقد دورات علمية وتكوين خاص في مجال البحث العلمي قبل إقبال الطالب على بعض المراحل التي تقتضي إنجاز بحوث علمية، ومواصلة التكوين العلمي في مجال البحث في مختلف المراحل الدراسية.

سابعا: تشجيع الطلبة الباحثين على الانخراط في المراكز البحثية والهيئات العلمية للمجلات المحكمة للاستفادة من أهل الخبرة والتخصص.

مصادر ومراجع البحث

1. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثانية، 2000م.

2. أحمد عبادي، نحن، علومنا، والمستقبل، مجلة الإحياء، عدد: 29، محرم، 1430هـ/ يناير 2009م.

3. الإيجي: المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل لبنان، بيروت، ط: الأولى، 1997م.

4. الجرجاني، التعريفات، دار القلم، بيروت، لبنان، 1984م.

5. حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، تقديم عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، عدد: 98.

6. خالد الصمدي/ عبدالرحمن حللي، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، الناشر: دار الفكر المعاصر، 2007م.

7. الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ط: الثالثة، 1405 هـ/ 1985م.

8. ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي، أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، الناشر: بيت الأفكار الدولية.

9. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، الناشر: دار دجلة، ط: الأولى، 1429هـ/ 2008م.

10. السنوسي، السنوسية الكبرى، الناشر: مطبعة جريدة الإسلام، مصر، 1316هـ.

11. الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبدالله دراز، الناشر: دار الحديث، القاهرة، 1427هـ/ 2006م.

12. طه جابر العلواني، التعليم الديني بين التجديد والتجميد، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط: الأولى.

13. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، الناشر: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط: الأولى، 1987م.

14. عبدالرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط: السادسة.

15. عبدالرحيم العلمي، دور البحث العلمي في النهوض بالعمل المصرفي، بحث منشور ضمن بحوث "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الناشر: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

16. عبدالله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، الناشر: مكتبة الإشعاع للنشر والتوزيع، ط: الأولى، 1996م.

17. عبدالمجيد النجار، مجلة إسلامية المعرفة، دور الإصلاح العقدي في النهضة الإسلامية، العدد الأول.

18. عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، 1426هـ/ 2005م.

19. عصمت عبد المجيد بكر، المدخل إلى البحث العلمي، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، 2001م.

20. عماد أحمد البرغوثي، محمد أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية) ج: 15، عدد: 2.

21. الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق: عثمان أمين، القاهرة، 1931م.

22. فاروق حمادة، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1416هـ/ 1995م.

23. فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، الناشر: منشورات الفرقان، الدار البيضاء، ط: الأولى، 1417هـ/ 1997م.

24. كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، الناشر: دار الشروق، ط: الثالثة، 1403هـ/ 1987م.

25. لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: يوسف علي طويل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى 1424هـ/ 2003 هـ.

26. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الناشر: مطبعة خالد حسن الطرابيشي، د ت.

27. محمود محمد سفر، دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره) ، تقديم: عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، عدد: 21، 1409 هـ.

28. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، الناشر: دار الطليعة، ط: الثانية، 1998م.

29. وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع، ط:الثانية1425هـ/ 2005م.

30. عمر عبيد حسنة، الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الأولى، 1419هـ/ 1998م.

31. عمر عبيد حسنة، في منهجية الاقتداء، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الأولى، 1417هـ/ 1997م.

32. عمر عبيد حسنة، حتى يتحقق الشهود الحضاري، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الأولى، 1412هـ/ 1991م.

33. يوسف المرعشلي، مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى، 1427ه/ 2006م.

الهوامش :

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ص: 21.

[2] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبدالله دراز، ج:1، ص: 66.

[3] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبدالله دراز، ج: 1، ص: 32.

[4] المصدر نفسه.

[5] خالد الصمدي/ عبدالرحمن حللي، أزمة التعليم الديني في العالم الإسلامي، ص: 3.

[6] عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص: 18.

[7] محمود محمد سفر، دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره) ، تقديم: عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، عدد: 21، 1409هـ، ص: 3.

[8] الشاطبي، الموافقات، تحقيق: عبدالله دراز، ج: 1، ص: 35.

[9] أحمد عبادي، نحن، علومنا، والمستقبل، مجلة الإحياء، عدد: 29، محرم، 1430هـ/ يناير 2009م، ص: 12.

[10] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 87.

[11] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 98.

[12] عصمت عبد المجيد بكر، المدخل إلى البحث العلمي، الموسوعة الصغيرة، ص 27-29.

[13] مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص: 13.

[14] الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق: عثمان أمين، تحقيق: عثمان أمين، ص: 69.

[15] الإيجي: المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ج: 1، ص: 31.

[16] ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: درويش الجويدي، ج: 2، ص: 118.

[17] الجرجاني، التعريفات، ص: 458.

[18] السنوسي، السنوسية الكبرى، ص: 96.

[19] شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية، تحقيق: نزار حمادي، ص: 12.

[20] طه جابر العلواني، التعليم الديني بين التجديد والتجميد، ص: 4.

[21] عبدالرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، ص: 26.

[22] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبدالله دراز، ج:1، ص:37

[23] فاروق حمادة، منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، ص: 20.

[24] وجيه محجوب، أصول البحث العلمي ومناهجه، ص:31.

[25] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 29.

[26] عبدالوهاب أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص:27

[27] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 25.

[28] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 34.

[29] عبدالله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، ص: 12.

[30] عماد أحمد البرغوثي، محمد أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية) ج: 15، عدد: 2، ص: 1139.

[31] عماد أحمد البرغوثي، محمد أحمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية) ج: 15، عدد: 2، ص: 1118.

[32] أحمد عبادي، نحن علومنا والمستقبل، مجلة الإحياء، عدد: 29، محرم، 1430هـ/ يناير 2009م، ص: 13.

[33] عبدالرحيم العلمي، دور البحث العلمي في النهوض بالعمل المصرفي، بحث منشور ضمن بحوث "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" ص: 8.

[34] حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، تقديم عمر عبيد حسنة، كتاب الأمة، عدد: 98، ص: 4.

[35] عبدالرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، ص: 13.

[36] محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص: 9.

[37] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي، أسسه، مناهجه وأساليبه، إجراءاته، ص:5.

[38] يوسف المرعشلي، مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات، ص: 5.

[39] فريد الأنصاري، أبجدية البحث في العلوم الشرعية، ص: 42.

[40] يوسف المرعشلي، مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات، ص:6.

[41] ينظر محاضرة مفرغة للشيخ على موقع: http://vb.tafsir.net/tafsir35446/#.VBtQaVcYq1s

[42] المرجع نفسه.

[43] عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ص: 27.

[44] المرجع السابق، ص: 29.

[45] مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص: 117.

[46] عبدالرحمن عميرة، أضواء على البحث والمصادر، ص:26.

[47] كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص: 32.

[48] الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبدالله دراز، ج: 1، ص: 61.

[49] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص:67.

[50] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص: 67.

[51] عبدالمجيد النجار، مجلة إسلامية المعرفة، دور الإصلاح العقدي في النهضة الإسلامية، العدد الأول، ص: 86.

[52] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 102.

[53] فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ص: 165.

[54] الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ج: 19، ص: 552.

[55] لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: يوسف علي طويل، ص: 128.